

# الصناعات الكيماوية للفليور

---

## جدول أعمال الجلسة العامة العادية للسنة المالية 2016

---

- تلاوة تقرير مجلس الإدارة للجلسة العامة العادية للسنة الماليّة 2016.
- تلاوة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية 2016
- المصادقة على الموازنة وقائمة النّتائج المختومة بتاريخ 2016.12.31
- تبويب الحاصل السنوي للسنة المالية 2016
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016
- تحديد منحة الحضور لسنة 2017.

مشروع قرارات الجلسة العامة العادية  
المنعقدة في يوم الخميس الموافق لـ 04 ماي 2017

القرار الأول :

إن الجلسة العامة العادية، بعد إطلاعها على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات وعلى الموازنة وقائمة النتائج المختومة في 31 ديسمبر 2016 حسب النظام المرجعي لقانون المحاسبة، تصادق على كل ما ورد بها، كما تصادق على كل العمليات المبيّنة لهذه القوائم وفق ما وقع تقديمها لها.

القرار الثاني :

تقرر الجلسة العامة العادية تبويب نتائج السنة المالية 2016 على النحو التالي :

نتائج 2016	-	401 000	دت
رصيد منقول 2015 :	-	6 621 000	دت
		-----	
<u>المجموع :</u>		<u>7 022 000</u>	دت
الاحتياطيات القانونية :	-	0	دت
		-----	
<u>الأرباح القابلة للتوزيع :</u>		<u>7 022 000</u>	دت
الأرباح الموزّعة :	-		
حصّة كلّ سهم	-	<u>0.650</u>	دت.
مجموع الأرباح الموزّعة	-	<u>1 365 000</u>	دت
رصيد منقول 2016 :	-	<u>5 657 000</u>	دت

علما أنّه وقع اقتطاع حصّة الأرباح الموزّعة بقيمة **1 365 000** د.ت. بالكامل من الرّصيد المنقول لسنة 2013 والذي يمثّل نتائج مرحلة عن السنة المذكورة وسابقتها.

### القرار الثالث :

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة لإدارتهم أعمال الشركة خلال السنة المالية 2016 المختومة بتاريخ 2016.12.31.

### القرار الرابع :

بعد إعلامها باقتراح مجلس الإدارة ، توافق الجلسة العامة العادية على .....  
كتاريخ بدء توزيع مرابيح 2016 وذلك عن طريق شبابيك الشركة التونسية بين المهنيين للمقاصة والمحافضة على الأوراق المالية TUNISIE CLEARING وشبابيك شركتنا.

### القرار الخامس :

تحدد الجلسة العامة العادية المبلغ الإجمالي لمنحة الحضور 2017 ب..... ألف د.ت  
كما تحدد مبلغ 4000 د.ت كمنحة لكل عضو من لجنة المراقبة الدائمة للشركة.

### القرار السادس :

إن الجلسة العامة العادية تمنح كل الصلاحيات لكاتب الجلسة للقيام بكل الإجراءات المتعلقة بالتسجيل والإعلام وبكل ما ينص عليه القانون.